



السويس للأسمنت تشارك في المؤتمر السنوي للتنمية المستدامة الخاص بمجموعة إيتالشمنتي وتؤكد على التزامها طويل الأمد نحو التنمية المستدامة

القاهرة، ٢٥ يونيو ٢٠٠٨، تم دعوة مجموعة شركات السويس للأسمنت، المؤلفة من شركة أسمنت حلوان وشركة أسمنت طره، لنتشارك بفاعلية في المؤتمر السنوي للتنمية المستدامة والذي ينظمه قسم التنمية المستدامة بمجموعة شركات إيتالشمنتي، وهي واحدة من أهم المساهمين في شركة السويس للأسمنت.

وقد تم افتتاح المؤتمر السنوي للتنمية المستدامة بفندق جراند حياة بالقاهرة، يوم الاثنين ٢٣ يونيو ٢٠٠٨. وفي خلال الثلاثة أيام - وهي مدة المؤتمر المنعقد تحت اسم "التنمية المستدامة: التوازن الصحيح بين خلق قيمة اقتصادية وحماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية" - قام لفيف من خبراء البيئة والسلامة الفنيين، والذين جاءوا من ٢٢ دولة مختلفة تعمل بها مجموعة شركات إيتالشمنتي، وهي خامس شركة منتجة للأسمنت علي العالم، بالاجتماع في القاهرة لمناقشة أداء المجموعة البيئي والاجتماعي وتحليله؛ مع التركيز علي القضايا الهامة المتعلقة بسياسات الاستدامة (حماية المناخ والسلامة والبيئة والصحة الصناعية) ومشاركة أفضل الممارسات المتبعة.

وقد أفاد السيد ستيفانو جاردي، مدير قسم التنمية المستدامة بمجموعة شركات إيتالشمنتي قائلاً: "إن التزامنا نحو الاستدامة ينمو بشكل مستمر لإيمان مجموعة إيتالشمنتي القوي بالدور الرئيسي الذي تلعبه الشركات في تنمية المجتمع والرفاهة المشتركة. وقد قدم لنا هذا المؤتمر الفرصة لعرض التقدم الذي أحرزناه في تعهد "أجندة الأعمال" وهو أول تعهد رسمي يجمع بين العمليات التجارية لصناع الأسمنت مع سياسات التنمية المستدامة، كما هيأ المؤتمر لنا الفرصة لتقديم الأهداف التي حققناها خلال هذا العام بالإضافة إلي الأهداف الجديدة التي تم تطويرها".

والجدير بالذكر بأنه في يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧، تم تضمين مجموعة إيتالشمنتي في المؤشر العالمي داو جونز للاستدامة كأفضل المؤدين من بين ٢.٥٠٠ منظمة أعمال دولية في مؤشرات داو جونز العالمية، وذلك بناء على المعايير الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وقد قامت مجموعة إيتالشمنتي بتوحيد نشاطاتها الخاصة بالاستدامة عام ٢٠٠٠ عند انضمامها إلى المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، وهو يتألف من ١٨٠ مجموعة دولية يدعمون مبادئ مشتركة تختص بالنمو المستدام. وعلي مدي السنوات القليلة الماضية، قامت مجموعة إيتالشمنتي بتعزيز برنامج خاص حول التوعية بالتنمية المستدامة والموجه لشركات المجموعة، من أجل توفير التدريب ورفع الإحساس بقضايا الاستدامة.

وفي هذا الإطار، قامت شركة السويس للأسمنت، وهي شركة مصرية رائدة في مجال صناعة مواد البناء وجزء من مجموعة إيتالشمنتي، بإيلاء اهتمام خاص والتزام لا يتجزأ بالعمل حسب الأخلاق والمسؤولية واتخاذ خطوات واثقة في مجال تنفيذ إستراتيجيتها الخاص بالتنمية المستدامة.

وقد صرح السيد علي حسين، مدير السلامة لشركة السويس للأسمنت قائلاً: *في نطاق إستراتيجية الاستدامة الخاصة بشركتنا، تم توأمة حماية البيئة مع حماية شعبنا ورعاية احتياجات مجتمعاتنا المحلية: لذا تعد صحة الموظف وسلامته شغل الشركة الشاغل ومن أهم أنشطة شركة السويس للأسمنت".*

وفي عام ٢٠٠٦، قامت شركة السويس للأسمنت ببدء مشروع "لا للحوادث" والذي يهدف إلى تخفيض عدد الحوادث أثناء العمل من خلال الترويج لثقافة السلامة الدائمة بداخل الشركة ورفع وعي الموظفين واهتمامهم بسلوك السلامة. وقد ساهم مشروع "لا للحوادث" علي وجه الخصوص في تخفيض معدل تكرار حوادث العمل بما يقرب من ٧٥% بالمقارنة بالأعوام الفائتة. وفي عام ٢٠٠٧، وتحت رعاية السيدة عائشة عبد الهادي، وزيرة القوى العاملة والهجرة، قامت شركة السويس للأسمنت ببدء التعاون مع المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا الخاص بمنظمة العمل الدولية لبدء حملة التأييد الإعلانية تحت اسم "سلامتك بالدنيا" لنشر ثقافة السلامة في مجال صناعة الأسمنت من خلال رفع الوعي بأهمية السلامة ومبادئ تجنب الحوادث وأساليبها.

وما تزال شركة السويس للأسمنت تستثمر بشكل كبير ومستمر في مصر أفضل وبيئة أنظف وقامت بتكريس جزء كبير من استثماراتها الصناعية في تنفيذ سياسة بيئية شاملة.

وقد أشار السيد أيمن محمد، مدير البيئة بشركة السويس للأسمنت قائلاً: *يعد تخفيض آثار أنشطتنا الصناعية أحد أهدافنا وننوي اتخاذ خطوات كبيرة لتنفيذ هذا الهدف. وفي هذا الإطار، وبعد نجاح تنفيذ المرحلة الأولى*

علاوة علي ذلك، في عام ٢٠٠٧، قامت شركة السويس للأسمنت، والتي تهتم بشكل مستمر بكونها مواطن مسئول وذو ثقة، بالترويج لعدة مشروعات تنموية في مجال القضاء علي الفقر والتعليم وحماية حقوق الأطفال بمساهمة سنوية بلغت حوالي ١٠ مليون جنيه.

وعلي وجه الخصوص تقوم الشركة بالتعاون مع المركز القومي للأمومة والطفولة بتنفيذ مشروع يهدف إلي تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية بمناطق حلوان وطره من خلال توفير البنية التحتية الأساسية والخدمات ذو الجودة العالية خاصة في مجال التعليم.